حدّ سواء. فالبيان، على الرغم من انه، بحدّ ذاته، لا يتمتع بصفة الزامية تجاه غير الموقعين عليه، الا انه سجّل في ملف ازمة الشرق الاوسط موقفاً موحداً لاثنتي عشرة دولة اوروبية، لعدد منها ثقل يحسب حسابه، في موازين السياسة الدولية.

في ضوء التطور هذا، واستجابة للحوافز الجديدة التي خلقتها الاصداء لدى الاوروبيين للمضي قدماً، وبحماس أشد، في مبادرتهم؛ دخلت عناصر أخرى متنوعة قنوات المعالجة، كانت امّا غائبة، او متذبذة، او غير معلن عنها؛ مما فتح المجال لخطوط اتصال جديدة، ولحركة أوسع، ولتوقعات اكثر. في هذا الجانب، لوحظ تطوران لافتان: الاول، احياء الحركة الاميركية العلنية على الخط السوري، بالزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، لدمشق واجتماعه مع الرئيس حافظ الاسد، وما اسفر عنه الاجتماع من «مرونة سورية» ـ حسب تعبير كارتر؛ والثاني، احياء الحركة العلنية على خط الاتصالات السوفياتية ـ الاسرائيلية في محاولة لتذليل العقبات القائمة على طريق عقد المؤتمر الدولي، وما تخلل تلك الاتصالات من شروط متبادلة لدى الطرفين.

مناورة اميركية

وحظيت فكرة المؤتمر الدولي، الى جانب الاهتمام الدبلوماسي والسياسي، باهتمام المراقبين والمحللين لطبيعة المرحلة الراهنة، وتقييمها على أسس الازمة ككل: عناصرها، واسبابها، وسبل حلها. وفي هذا الصدد، سُلّطت الاضواء على عنصرين اكثر من سواهما، هما: العنصر الاميركي، والعنصر الفلسطيني.

بخصوص الاول، ينظر الخبراء بقضايا الشرق الاوسط الغربيون الى الصراع ضد اسرائيل بقلق ازاء تعاظم النقمة العربية على السياسة الاميركية؛ هذا التعاظم الذي يقود، بالضرورة، الى تصعيد في وتيرة الارهاب، والى شرخ في العلاقات مع العرب. وهنا يُذكِّر الخبراء بأهمية ان يُؤخذ في الحسبان ان الدول العربية تمتلك، تقريباً، نصف احتياطي النفط في العالم. ولذلك، فان من مصلحة الولايات المتحدة، ومعها اسرائيل، الخروج من هذا المأزق، وذلك باعترافهما بحقيقة ما يصعب عليهما تقبله (**الايكونومست** ، ٢٥/٤/١٩٨٧). وبداية، يدعو هؤلاء الى ضرورة عقد مؤتمر دولي خاص بالقضية الفلسطينية، انطلاقاً من القرار الصادر عن الامم المتحدة العام ١٩٨٣ الذي تبنى مبادىء لتسوية سلمية تتمثل في ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الشرعية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، وكذلك حق م.ت.ف. في المشاركة في اي جهود أو مداولات او مؤتمرات حول ازمة الشرق الاوسط ، على قدم المساواة مع سائر الاطراف؛ واعادة طرح القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، باعتبارها «المنبر المسؤول عن شرعية قرار تقسيم العام ١٩٤٧»؛ محذرين، في الوقت عينه، «من الاقتراحات التي تطرح تحت ستار تأييد عقد المؤتمر» ومن الاخطار التي سوف تحدث اذا جاء المؤتمر «استعراضياً» فقط، ومفتقراً الى الجوهر كمؤتمر جنيف الذي نظمه هنري كيسنجر (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٧/٤/١٩٨٧). وفي المؤتمر الدولي، ينبغي تقبل «ما يصعب تقبله»، اي العنصر الفلسطيني، وتحديداً منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لسببين: الاول هو ان في يد المنظمة مفتاح السلام، وهي لن تفرّط به، لأن التفريط به يقود الى التفريط بوجودها؛ والثاني هو انه بات من الصعب تنحية م.ت.ف. لأنها تحظى بتأييد ودعم ملايين عدة من الفلسطينيين الذي يرفضون، بدورهم، ان يتم تجاهلهم (الايكونومست ، **مصدر سبق ذكره**).

ويعزز رأي الخبراء هؤلاء وجهة نظر موحّدة لعشرين شخصية دبلوماسية في الخارجية الاميركية تعمل في السلك الخارجي. فقد التقى، في واشنطن، عشرون سفيراً اميركياً يعملون في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، في اجتماع سنوي ودوري لهم، وتناقشوا في التوجهات السياسية للدول المعينين لديها، على ضوء المؤشرات السياسية الراهنة. وذكر مسؤولون في الخارجية الاميركية، حضروا الاجتماع، ان السفراء وجهوا الى ادارتهم رسالة، شديدة في وضوحها وفي تشاؤمها، تفيد بأن سمعة الولايات المتحدة قد بلغت الحضيض في العالم العربي، ويجب الشروع بعملية «تقويم جذرية» لسياستها في منطقة الشرق الاوسط. وحذّر السفراء من انه ما لم تنتهج الادارة الاميركية «سياسة اكثر حياداً، وأقل انحيازاً لاسرائيل، فانه سوف يكون من الصعب، بالنسبة اليهم»، تعزيز المصالح الاميركية الحيوية في العالم العربي